«الاتحاد الاشتراكي» يختار المعارضة «المؤسساتية والمجتمعية»

المغرب: أخنوش يعلن رسمياً تشكيل حكومته من 3 أحزاب

أعلن عزيز أخنوش، رئيس الحكومة المغربية المكلف، بمقر حزب «التجمع الوطني للأحرار» في الرباط، عن تشكيل غالبية حكومية من 3 أحزاب سياسية، قال إن قاسمها المشترك هو حصولها على الغالبية الشعبية في اقتراع 8 سبتمبر الحالي، وتقارب برامجها الانتخابية.

والأحزاب المعنية بالتحالف الحكومي هي: «التجمع الوطني للأحرار»؛ الحائز الرتبة الأولى في الانتخابات بـ102 مقعد، ثم «الأصالة والمعاصرة» الذي حل ثانياً بـ87 مقعداً، فحزب «الاستقلال» في الرتبة الثالثة بـ81، مما يعني أنها أغلبية مريحة تضم 270 مقعداً في مجلس النواب (الغرفة الأولى في البرلمان المكون من 395 مقعداً).

وقال أخنوش في اللقاء الذي حضره حليفاه عبد اللطيف وهبي؛ الأمين العام لحزب «الأصالة والمعاصرة»، ونزار بركة؛ الأمين العام لحزب «الاستقلال»، إضافة إلى أعضاء من قيادات الأحزاب الثلاثة، إن المنطق الذي حكم اختيار الغالبية هو «توجه الإرادة الشعبية والقواسم المشتركة بين الأحزاب الثلاثة، بالإضافة إلى تقاطع البرامج الانتخابية لهذه الأحزاب».

وأضاف أخنوش أن برامج الأحزاب الثلاثة «تتقاطع بشكل كبير، وتتبنى الأولويات نفسها التي يطالب المغاربة بإصلاحها في الشقين الاجتماعي والاقتصادي»، عادّاً أن هذه البرامج ستشكل «أرضية خصبة ومناسبة لإعداد برنامج حكومي قوي وقابل للتطبيق»، ستكون آثاره واضحة «خلال الأيام الأولى من عمل هذه الحكومة، استجابة للتوجيهات الواردة في التقرير العام للنموذج التنموي الجديد».

وبخصوص المدى الزمني لإعلان تشكيل الحكومة، قال أخنوش إن قادة الغالبية حريصون «على التسريع بتشكيل غالبية متماسكة وفعالة»، في أفق عرض التشكيلة الحكومية على أنظار الملك محمد السادس، و«إخراجها إلى حيز الوجود لتباشر فوراً عملها». وقال بهذا الخصوص: «سنعمل على اقتراح أسماء تتمتع بالكفاءة والمصداقية والأمانة، لتحمل مختلف المسؤوليات، حتى نفي بالتزاماتنا وتعهداتنا، ونكون في مستوى تطلعات المواطنات والمواطنين».

من جهته، قال عبد اللطيف وهبي؛ الأمين العام لحزب «الأصالة والمعاصرة»، إن «المسؤولية كبيرة؛ لأن الانتظارات كثيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال الحريات»، مشيراً إلى أن هناك تحدياً لاختيار المسؤولية في الحكومة حتى تكون هذه الأخيرة «منسجمة»، وتعمل «بأفق مشترك وتتجاوب مع الملفات ولا تتأخر في معالجتها».

بدوره، قال نزار بركة؛ الأمين العام لحزب «الاستقلال»، إن الغالبية التي جرى الإعلان عنها، تشكل «البديل السياسي الديمقراطي»، داعياً إلى أن تكون الحكومة «منسجمة، يتميز أداؤها بالنجاعة، والرؤية المستقبلية».

وينتظر بعد إعلان تشكيل الغالبية الشروع في مناقشة توزيع الحقائب الوزارية بين الأحزاب الثلاثة، إضافة إلى منصب رئيس مجلس النواب (الغرفة الأولى في البرلمان)، ومنصب رئيس مجلس المستشارين (الغرفة الثانية). وبعد استكمال التشكيلة الحكومية خلال الأيام المقبلة يرجح أن يستقبل العاهل المغربي الملك محمد السادس في بحر الأسبوع المقبل أعضاء الحكومة الجديدة.

في سياق ذلك؛ أعلن إدريس لشكر؛ الأمين العام لحزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» (35 مقعداً في مجلس النواب)، عن اصطفاف حزبه في المعارضة. ووصف لشكر؛ في مؤتمر صحافي عقده بمقر حزبه بالرباط، التحالف الثلاثي للغالبية بأنه «تحالف متغول يحمل عوامل الانفجار داخله»، عادّاً أن دور حزبه في المعارضة سيكون «محاربة تغول المال». وقال بهذا الخصوص: «حين تجتمع السلطة والمال فلا سبيل لمواجهتها سوى بسيادة القانون». في إشارة إلى رجل الأعمال عزيز أخنوش، رئيس الحكومة.

وأوضح لشكر أنه لا يخشى على حزبه الوقوف في المعارضة؛ لأن حزبه «قضى 40 سنة فيها»، كما أنه رفض المشاركة في حكومة عبد الإله ابن كيران بعد أحداث الربيع العربي. وقبيل عقد المؤتمر الصحافي ؛ أعلن المكتب السياسي له، إثر اجتماع مستعجل أول من ، اصطفافه في المعارضة. وجاء في بيان صدر أول من أنه «انسجاماً مع وضوحنا السياسي والفكري، وتعبيراً عن رفضنا التضييق على مساحات التعددية، فإننا نعلن أن حزب (الاتحاد الاشتراكي) يقرر بكل مسؤولية أننا سندافع عن خياراته والتزاماته من موقع المعارضة المؤسساتية والمجتمعية».

وانتقد البيان سعي جهات حزبية لفرض نوع من الهيمنة القسرية على كل المؤسسات المنتخبة، «بما يتنافى وتحديات المرحلة التي تقتضي حماية التعددية السياسية والحزبية»، في إشارة إلى تحالفات الأحزاب الثلاثة لتشكيل مجالس البلديات والجهات والهيمنة عليها.

من جهة أخرى؛ أعلن الحزب الشروع في الإعداد الأدبي واللوجيستي والتنظيمي لمؤتمره الوطني المقبل، في أجل أقصاه شهر ديسمبر المقبل. وصرح لشكر بأنه لا يعتزم الترشح من جديد لقيادة الحزب.

أخنوش والملك محمد السادس

السلطات الأمنية المغربية تعلن توقيف 4 أشخاص موالين لـ «داعش»

أعلنت السلطات الأمنية المغربية، ، توقيف 4 أشخاص للاشتباه في ارتباطهم بمخططات الخلية الإرهابية الموالية لتنظيم «داعش»، التي تم تفكيكها جنوب شرقي البلاد، في 14 سبتمبر الجاري.

جاء ذلك وفق بيان للمكتب المركزي للأبحاث القضائية، التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (الاستخبارات) اطلع عليه مراسل الأناضول.

وفي 14 سبتمبر الجاري، أعلنت السلطات المغربية، تفكيك خلية موالية لتنظيم «داعش»، مكونة من 3 أفراد بينهم قيادي في مدينة الرشيدية.

وقال بيان إن «المكتب المركزي، بتنسيق مع عناصر المديرية العامة للأمن الوطني، تمكن من توقيف أربعة أشخاص آخرين، على التوالي في تاريخ 16 و20 و22 سبتمبر الجاري، وذلك للاشتباه في ارتباطهم بمخططات الخلية الإرهابية في الرشيدية».

وأوضح أن «توقيف المشتبه فيهم الأربعة يأتي في سياق الأبحاث والتحريات المتواصلة في هذه القضية».

ولفت إلى أن أعضاء الخلية «كانوا بصدد التحضير للقيام بعمليات إرهابية تستهدف منشآت أمنية وعسكرية، وموظفين في مرافق أمنية وعسكرية وإدارات عمومية باستخدام أسلوب الإرهاب الفردي، إما بواسطة التسميم أو التصفية الجسدية».

وتعلن الرباط، بين حين وآخر، تفكيك خلايا إرهابية وتقول إن استراتيجية مكافحة الإرهاب نجحت في تفكيك 200 خلية منذ 2003.

مجلس الأمن الدولي أمام خطر اختلال عمله نتيجة أزمة الغواصات

تهدد أزمة الغواصات التي تهز العلاقات بين دول غربية كبرى بزيادة «الاختلال» في العلاقات الدولية وداخل مجلس الأمن، وهو أمر يندد به الأمين العام للأمم المتحدة منذ سنوات.

وعقد اجتماع غير رسمي لوزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة) على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

وكان موضوع أفغانستان محور الاجتماع الذي رتبته وزيرة الخارجية البريطانية الجديدة ليز تراس.

وفي ختام الجلسة، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لوكالة الصحافة الفرنسية أن الدول الخمس تريد كلها «أفغانستان تُحترم فيها حقوق النساء والفتيات، وأفغانستان لا تكون ملاذاً للإرهاب، وأفغانستان تكون لدينا فيها حكومة جامعة تمثّل مختلف شرائح السكّان».

وعدا هذا الملف، يرى عدد من الخبراء أن الكثير من الملفات المطروحة للبحث في مجلس الأمن قد تعاني الأزمة الحادة القائمة منذ أسبوع بين فرنسا من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى.

ورفض وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الذي حضر إلى نيويورك منذ مطلع الأسبوع، عقد أي لقاء على انفراد مع نظيريه الأميركي والبريطاني، قبل المكالمة الهاتفية التي جرت بين جو بايدن وإيمانويل ماكرون واتفق الرئيسان الأميركي والفرنسي خلالها على إعادة إرساء الثقة والتعاون بين البلدين.

وأوضح برتران بادي خبير العلاقات الدولية في معهد العلوم السياسية في باريس أن «أزمة الغواصات هذه تهز المجموعة الثلاثية» (الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة)، معتبراً أنها «أزمة حادة تتعلق بالمفهوم التقليدي للتحالف المنبثق عن الحرب الباردة والذي لا يزال على حاله تقريباً».

وتوقع أن «تتفاقم هذه الخلافات مستقبلاً، في دليل على وجوب تخطي هذا المفهوم القديم للأمن الدولي».

وتضاعف المجموعة الثلاثية في مجلس الأمن المناقشات حول كل الملفات قبل طرحها للبحث.

بايدن وماكرون يتعهدان بإعادة إرساء «الثقة» بعد أزمة الغواصات

بعد ستة أيام من اندلاع أزمة الغواصات، أعلن جو بايدن وإيمانويل ماكرون «التزامات» لإعادة إرساء الثقة التي تعرضت لاختبار بين باريس وواشنطن، مع إقرار الرئيس الأميركي بأن «المشاورات المفتوحة بين الحلفاء» كان من شأنها تفادي هذه التوترات.

وفي هذه المكالمة الهاتفية التي طال انتظارها، حاول الرئيسان إيجاد حل لأخطر أزمة دبلوماسية بين الولايات المتحدة وفرنسا منذ الرفض الفرنسي لحرب العراق عام 2003.

وجاء في بيان مشترك للبيت الأبيض وقصر الإليزيه أن إجراء «مشاورات مفتوحة بين الحلفاء بشأن القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى فرنسا والشركاء الأوروبيين كان من شأنه تفادي هذا الوضع»، مضيفاً: «وقد أعرب الرئيس بايدن عن التزامه الدائم بهذا الصدد»، فيما اتهمته باريس بالتصرف مثل سلفه دونالد ترمب. وبالتالي قرّر الرئيسان الأميركي والفرنسي اللذان سيلتقيان «في أوروبا نهاية شهر أكتوبر إطلاق عملية تشاور معمّق تهدف إلى تأمين الظروف التي تضمن الثقة واقتراح تدابير ملموسة لتحقيق الأهداف المشتركة».

وقالت المتحدّثة باسم البيت الأبيض جين ساكي للصحافيين إنّ المحادثة بين بايدن وماكرون كانت «ودّية» وإنّ الرئيس الأميركي يأمل أن تشكّل «خطوة نحو عودة الوضع إلى طبيعته» بين الحليفين.

وفي سياق التهدئة هذا، قرر ماكرون عودة السفير الفرنسي لدى الولايات المتحدة، فيليب إتيان، إلى واشنطن «الأسبوع المقبل».

وكانت باريس قد استدعت سفيري الولايات المتحدة وأستراليا، وهو قرار غير مسبوق تجاه حليفين تاريخيين.

الكاظمي يؤكد أن حكومته وفّرت جميع متطلبات «إنجاح الانتخابات»

انتخابات عراقية سابقة

في وقت أكدت فيه الولايات المتحدة التزامها باستقرار العراق والشراكة معه على المدى الطويل، أثناء لقاء جمع الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره العراقي برهم صالح في نيويورك، أفاد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، ()، بأن الجهاز الحكومي أتم توفير جميع متطلبات إنجاح الانتخابات البرلمانية المبكرة في العراق؛ سواء من الجانب الأمني وتقديم الدعم اللوجيستي... وغيرهما من الأمور التي طلبتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وقال الكاظمي، خلال اطلاعه على سير تنفيذ عملية المحاكاة الثالثة والأخيرة للعملية الانتخابية، والتي جرت في مقر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، إن «الهدف من هذه المحاكاة هو الخروج بانتخابات نزيهة، تعكس تطلع العراقيين إلى مستقبل أفضل، وأن تعبر نتائجها بشكل حقيقي عن إرادة الشعب العراقي»، حسب بيان للحكومة العراقية أوردته وكالة الأنباء الألمانية.

وأشاد الكاظمي بـ«عملية المحاكاة التي ظهرت بمستوى ناجح ومطمئن، وهذا النجاح سيكون رسالة مهمة للمواطنين والسياسيين، مع حرصنا على تلافي أي نسبة خطأ مهما كانت صغيرة».

وجرى خلال عملية المحاكاة، تقديم عرض تفصيلي وشرح شامل أمام رئيس الوزراء لجميع فقرات تنفيذ العملية الانتخابية التي ستجرى في 10 أكتوبر المقبل. وتعد هذه المرة الثالثة التي تجري فيها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق عملية محاكاة استعداداً لانطلاق الاقتراع.

في غضون ذلك، أعلنت الولايات المتحدة التزامها باستقرار العراق على المدى الطويل، فيما أكدت بغداد، من جانبها، تطلعها لبناء علاقات وثيقة مع واشنطن. وقالت السفارة الأميركية في العاصمة العراقية، في بيان، إن الرئيس بايدن التقى الرئيس برهم صالح على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك و«ناقشا معاً تعزيز العلاقات الثنائية وتعميق التعاون فيما يخص المبادرات الدبلوماسية الإقليمية».

وأضاف البيان: «شدد الرئيس بايدن على التزام الولايات المتحدة باستقرار العراق على المدى الطويل، وأكد القادة مجدداً احترامهم للديمقراطية في العراق وسيادة القانون والجهود المبذولة لإجراء انتخابات تتصف بالمصداقية والشفافية خلال شهر أكتوبر المقبل. وأشاد (بايدن) بالمبادرات الأخيرة، مثل قمة بغداد الإقليمية، والزيارة التاريخية للبابا فرنسيس إلى العراق في وقت سابق من هذا العام؛ بوصفها رمزاً مهماً لإسهامات العراق في تحقيق الاستقرار الإقليمي والتسامح بين الأديان».

من جانبها، أكدت الرئاسة العراقية، في بيان مماثل، أن اللقاء الذي جمع الرئيس صالح بنظيره الأميركي بايدن «بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات في سياق الحوار الاستراتيجي بين البلدين ووفق المصالح المشتركة، ودعم تنظيم انتخابات نزيهة وعادلة، كما تم التأكيد على أهمية مواصلة العمل لمكافحة الإرهاب واستئصال جذوره في كل المنطقة». وأكد الرئيس برهم صالح «تطلّع العراق لبناء علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأميركية في المجالات السياسية والأمنية والبيئية والاقتصادية والثقافية على أساس المصالح المشتركة، وضمن إطار الاتفاقية الاستراتيجية بين البلدين»، كما جرت «مناقشة آخر التطورات الإقليمية والدولية، حيث أكّد الرئيس برهم صالح أن العراق ينطلق من سياسة متوازنة تدعم الحلول الدبلوماسية ومسارات نزع فتيل الأزمات وتخفيف التوترات، والدور المحوري للعراق في إرساء أمن وسلام المنطقة، ومواجهة التحديات البيئية ومسببات التغير المناخي والتصحر وحماية البيئة». أما الرئيس الأميركي؛ فقد أشاد؛ طبقاً للبيان العراقي، بـ«التقدم الذي يحرزه العراق من أجل تحقيق الاستقرار، وجهوده في تخفيف توترات المنطقة، مؤكداً دعم واشنطن لأمن العراق وضمان سيادته، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز اقتصاده، ومواصلة العمل والتنسيق المشترك ضمن الحوار الاستراتيجي في مختلف المجالات، وبما يصب في مصلحة البلدين والشعبين».

«قلب تونس»: أحكام سعيد «الانتقالية» انقلاب على الشرعية

اعتبر حزب «قلب تونس»، أن «الأحكام الانتقالية التي أصدرها رئيس الجمهورية، قيس سعيد تعد انقلابًا على الشرعية وتعليقًا للدستور وتأسيسًا لديكتاتورية جديدة».

جاء ذلك في بيان صادر، ، عن الكتلة (28 مقعدا من أصل 217)، اطلعت عليه الأناضول، وذلك عقب تدابير استثنائية جديدة عزز بها الرئيس، قيس سعيد، صلاحياته على حساب البرلمان والحكومة.

وقرر سعيد إلغاء هيئة مراقبة دستورية القوانين، وإصدار تشريعات بمراسيم رئاسية، وأن يتولى السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة، بحسب بيان للرئاسة وتدابير نشرتها جريدة «الرائد» الرسمية .

وتعليقًا على ذلك قالت كتلة قلب تونس في بيانها إنها «أكدت منذ تاريخ 25 يوليو (تموز) الماضي، أن الإجراءات التي اتخذها رئيس الجمهورية تشكل من الناحية القانونية خرقًا جسيمًا للدستور تجسدت بموجب إصدار التنظيم المؤقت للسلط العمومية».

وأعلنت الكتلة رفضها «تعطيل المسار الديمقراطي وتقويض أركانه»، مستنكرة «احتكار السلطات التنفيذية والتشريعية وفتح مجال للتدخل في السلطة القضائية والإعلام وتنظيم المنظمات والجمعيات في محاولة لتركيز نظام دكتاتوري استبدادي يقوض مكتسبات ثورة الحرية و الكرامة».

وعبرت عن استغرابها «تغييب كل أشكال الرقابة الإدارية والمؤسساتية والقضائية والتشريعية على قرارات الرئيس (سعيد)»، معتبرة إياه «منزلقا خطيرا على النظام الديمقراطي ودولة القانون والمؤسسات الذي يفرض الفصل بين السلطات في إطار التوازن بينها».

وحذرت مما اعتبرته «المنعرج الخطير الذي تسير نحوه البلاد التونسية والذي يهدد السلم الاجتماعي وقيم الوحدة الوطنية وكل ما يمكن أن ينجر عنه من الدعوة للتقسيم والاقتتال بين أبناء الشعب الواحد».

وشددت على «التمسك بأركان الدولة الوطنية الموحدة وقيم الجمهورية الثابتة والاستحقاقات الديمقراطية والمطالب الاجتماعية ضدّ كل أشكال الإسقاطات الهلامية والنماذج الفردية».

كما أفادت الرئاسة، في بيان ، باستمرار العمل بتدابير استثنائية اتخذها سعيد في 25 يوليو الماضي. ومنذ ذلك التاريخ، تعيش تونس أزمة سياسية حادة، حيث قرر سعيد تجميد اختصاصات البرلمان، ورفع الحصانة عن النواب، وإقالة رئيس الحكومة، على أن يتولى هو السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعين رئيسها، ثم أصدر أوامر بإقالة مسؤولين وتعيين آخرين.

ورفضت غالبية الأحزاب هذه التدابير، واعتبرها البعض «انقلابا على الدستور»، وتمهيدا لعودة الاستبداد وحكم الفرد، بعد ثورة شعبية أطاحت بنظام الرئيس الراحل، زين العابدين بن علي (1987–2011)

بينما أيدت أحزاب أخرى تلك التدابير، معتبرة أنها «تصحيح للمسار»، في ظل أزمات سياسية واقتصادية وصحية (جائحة كورونا)